الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الدولية الصاعدة (دراسة حالة الصين)

The United States and the Rising International Powers (China as a Case Study)

- تمارا أحمد يوسف العدوان، طالبة دراسات عليا–دكتوراه[1]

- الجامعة الأردنية– عمان/ المملكة الأردنية الهاشمية

- الهاتف: 00962796696063

- **ملخص:**

هدفت الدراسة إلى التعرف على الموقف الأمريكي من الصعود الصيني المدعوم بتطورات اقتصادية وعسكرية وبشرية وتكنولوجية ودبلوماسية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للإجابة عن أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها، وقد استعرضت الدراسة طبيعة العلاقات الصينية الأمريكية القائمة على التعاون الاقتصادي المتبادل، إلى جانب استعراض أهم مؤشرات الصعود الصيني، وفي ظل اختلاف نظرة كل من الولايات المتحدة والصين لطبيعة النظام الدولي، حيث تصر الولايات المتحدة على الهيمنة والإبقاء على أحادي القطبية، بينما تدعو الصين إلى نظام متعدد الأقطاب تكون هي إحدى أقطابه.

وقدّمت الدراسة ثلاثة سيناريوهات للموقف الأمريكي من صعود الصين، حيث يتجه السيناريو الأول إلى حدوث تقارب وتعاون صيني أمريكي مستقبلاً، بينما يتوقع السيناريو الثاني تشهد العلاقات الصينية الأمريكية توترات قد تؤدي إلى نزاع عسكري، ويرى السيناريو الثالث بأن الأوضاع على أرض الواقع لا تعبر عن علاقات صينية أمريكية قد ترقى مستقبلاً إلى حد التقارب والتعاون الاستراتيجي، ولن تصل أيضاً إلى حد المواجهة العسكرية.

- **كلمات مفتاحية:** الولايات المتحدة، الصين، القوى الدولية الصاعدة، التحولات القانونية الدولية، التنظيم الدولي.

- ***Abstract :***

The study aimed at identifying the American position on the rise of China, supported by economic, military, human, technological and diplomatic developments. The study used the descriptive analytical approach to answer it's questions and achieve its objectives. The study reviewed the nature of Chinese-American relations based on mutual economic cooperation, in addition to reviewing the most important indicators of China's rise in light of the different views of the United States and China on the nature of the international system,

[1]– البريد الإلكتروني: *tmaraaladwan2020@gmail.com*

where the United States maintains hegemony and maintains unipolarity, while China calls for a multipolar system of which it is one of its poles.

The study presented three scenarios for the American position on the rise of China, where the first scenario is heading towards a future Chinese-American rapprochement and cooperation, while the second scenario expects Chinese-American relations to witness tensions that may lead to a military conflict, the third scenario sees that the conditions on the ground do not reflect Chinese relations. In the future, the United States may rise to the point of rapprochement and strategic cooperation, and it will not reach the point of military confrontation.

Keywords: *the United States, China, emerging international powers, international legal transformations, international regulation.*

مقدمة

مرّ النظام الدولي بعدة مراحل إلى أن وصل إلى مرحلة أحادي القطبية التي أسست لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المشهد السياسي العالمي منذ نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي، إلا أن ديناميكة النظام الدولي وتغيره المستمر، قد ساهمت في صعود قوى دولية تنافس التفوق الأمريكي، وأوروبا واليابان، فالتغير في مفهوم القوة الذي أصبح نسبياً، والذي أصبح يشمل مجالاتٍ أخرى غير المجالات العسكرية، قد مكّن دولاً من الصعود ومنافسة الدول الكبرى بعد أن حققت نمواً اقتصادياً كبيراً، هذا ما جعل السيطرة الاقتصادية تنتقل من الهيمنة الأمريكية إلى دول صاعدة أخرى اعتمدت، إلى جانب قوتها الاقتصادية، على ذات الطرق الدبلوماسية التي تعتمدها الدول العظمى.

وفي هذا السياق، فإن هذه الدراسة ستستعرض ظاهرة صعود الصين كأحد القوى الدولية الصاعدة التي أصبحت تنافس الولايات المتحدة في النفوذ والهيمنة، وأثر ذلك على النظام الدولي.

- **مشكلة الدراسة**

تواجه الولايات المتحدة تحدياً بإمكانية ظهور نظام دولي جديد بعد بزوغ الصين كقوة صاعدة، وعلى ذلك، فإن مشكلة هذه الدراسة ستتمحور حول الإجابة عن تساؤل رئيسي، وهو ما موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الصعود الصيني؟

- **فرضيات الدراسة وتساؤلاتها**

إن الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة تتمثل بأن صعود الصين كقوة دولية سيؤثر على النظام الدولي، وانطلاقاً من هذه الفرضية، سيتم الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1. ما هي مؤشرات صعود الصين كقوة دولية؟
2. ما هو موقف الولايات المتحدة من صعود الصين كقوة عالمية؟

3. ما هي سيناريوهات تأثير الصعود الصيني على النظام الدولي؟

- **أهمية الدراسة**

تأتي أهمية هذه الدراسة انطلاقاً من أن الصين باتت تمثل قوة دولية صاعدة ذات نمو اقتصادي مرتفع وقدرات عسكرية هائلة وحضور دائم بمجلس الأمن الدولي، وعلى ذلك، فإن أي صعود لهذه الدولة حتماً سيؤثر في طبيعة النظام الدولي المهيمن عليه من قبل الولايات المتحدة، والتي تتعارض مع الصين في الأيديولوجيا، والنظام الاقتصادي، والثقافي، والاجتماعي، والعلاقات مع الدول، إذ إن للصين علاقات مع دول تعتبرها الولايات المتحدة دولاً مارقة مثل إيران وكوريا الشمالية.

ومن هنا، فإن أهمية هذه الدراسة تأتي من أهمية تحليل طبيعة العلاقات الأمريكية- الصينية من حيث التعرف على نقاط الاتفاق والاختلاف في تلك العلاقات، واستشراف هيكلية النظام الدولي في حال صعود الصين وكيفية احتواء الولايات المتحدة لذلك الصعود.

- **أهداف الدراسة**

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الصين كأحد القوى الدولية الصاعدة، والتي تنافس الولايات المتحدة وتهدد بتغيير نظام القطبية الأحادي السائد في النظام الدولي.

- **منهج الدراسة**

سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف الوقائع والاحداث وصفا موضوعيا وتحليلها من خلال تحديد أبعاد وخصائص الظاهرة المراد دراستها، ويتم ذلك من خلال جمع الحقائق والبيانات عبر استخدام أدوات البحث العلمي، وتبرر الباحثة استخدامها لهذا المنهج للاطلاع على الأدبيات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، ولتحليل الموقف الأمريكي من الصعود الصيني، ومحاولة وضع سيناريوهات للعلاقات الأمريكية- الصينية في حال استمرت الصين في الصعود كقوة عالمية.

وستستعين الباحثة بنظرية الدور في العلاقات الدولية التي تهتم بدراسة سلوك الدول بوصفها أدواراً سياسية تقوم بها الوحدات في المسرح السياسي الدولي (دندن،2014)، ويعرّف الدور بأنه: "مجموعة من الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك في إطار تحقيق أهداف سياستها الخارجية (غليون وآخرون،2005)، أيْ أن الدور ليس مجرد قرار أو سلوك أو هدف، وإنما مجموعة من الوظائف المحورية التي تقوم بها الدولة في فترة زمنية معينة، الأمر الذي يتطلب منها مراعاة ثلاثة جوانب رئيسية، هي:

1. تحديد مركزها في العلاقات الدولية ورسم مجال حركتها بدقة، انطلاقاً من توصيفها لنفسها ضمن أي خانة من الدول تنتمي (عظمى- كبرى - إقليمية - صغرى)، ومن هذا التوصيف، يتحدد توجه الدولة هل هو إقليمي أم عالمي؟.

2. تحديد وضبط دوافع سياستها الخارجية.
3. توقعها لحجم التغيير الذي يمكن أن تحدثه نتيجة أدائها لهذا الدور حتى تستطيع تقييم هذا الأداء.

وقد بيّن كال هولتسي *Kal Holsti* بأن الدول قد تتشابه في مصادر القوة، لكنها تختلف في السلوكيات؛ وذلك يعود إلى ثلاثة متغيرات تفسيرية أساسية، هي (الكفارنة،2013):

1. **مصادر الدور**: والتي تتخذها كمتغيرات مستقلة في التفسير، ويقصد بها الخصائص الوطنية للدولة من مقومات وإمكانيات مادية وغير مادية.
2. **تصور الدور**: وتتخذها كمتغيرات وسيطة، والتي تُعنى بتصورات وادراكات صناع القرار لأدوارهم سواء كان إقليميا أو دوليا، فامتلاك الدولة لمقومات مادية أو غير مادية لا يعني بالضرورة أنها سوف تُؤدي دور خارجي فعال، حيث يجب على صانع القرار أن تكون لديه خبرة وإرادة القيادة التي تتحدد من خلال الخصائص الشخصية التي يحوز عليها؛ فلهذه العوامل تأثير كبير في تحديد سلوك الدولة على المستوى الخارجي، فضلاً عن أنها قادرة على أن تلعب دوراً في عملية اتخاذ القرار، وفي التمييز بين سلوك الوحدة مع باقي الوحدات.
3. **أداء الدور**: وهي مخرجات السياسة الخارجية من قرارات وسلوكيات، والتي تُعد متغيرات تابعة، حيث تتحكم فيها درجة الفاعلية الأداء.

وعلى ذلك، فإن الدور يعتمد على مدى رؤية وتصور صانع القرار لدوره –كمتغير وسيط–، انطلاقاً من تقييمه لقدرات وإمكانيات دولته والتي يُطلق عليها "مؤهلات الدور"، حيث لا يمكنها تخطي هذه الإمكانيات حتى لا يتآكل الأساس المادي للدور من جهة، ومدى قدرته على تهيئة البيئة الخارجية لقبول هذا الدور والتجاوب معه عندما يدخل مرحلة التنفيذ أي أداء الدور من جهة أخرى (دندن،2014)، أي أنه من أجل أن يكون دور الدولة فعالاً، فإنه يجب عليها التعرف على طبيعة الظروف الخارجية المصاحبة لأداء هذا الدور، ومدى انعكاسات تلك الظروف سلباً أو إيجاباً على النتائج المحققة من هذا الأداء، كما يجب مراعاة حجم قدراتها التي تؤهلها لهذا الدور (الكفارنة،2013).

وتبرر الباحثة توظيفها لنظرية الدور في العلاقات الدولية للتعرف على دور الصعود الصيني وتأثيره على النظام الدولي.

- **الدراسات السابقة**

- دراسة (**إبراهيم،2016**)، والتي هدفت إلى إبراز الدور الصيني في تغيير النظام الدولي باعتبار الصين من أحد القوى الدولية الصاعدة، وبيان الموقف الأمريكي من ذلك، ووضعت الدراسة ثلاثة سيناريوهات

لمستقبل العلاقات الأمريكية- الصينية، أولها التقارب والتعاون وتفعيل لغة الحوار والدبلوماسية، ثانيها النزاع العسكري، وثالثها إبقاء الوضع الراهن لأن النزاع العسكري سيضر بالمصالح الأمريكية والصينية على حد السواء.

- دراسة (**ميتكيس،2006**)، والتي تناولت الإنجازات الصينية التي مهّد لصعودها كقوة دولية من خلال التركيز على الصعيدين العسكري والاقتصادي، واستعراض الموقف الأمريكي من ذلك، من حيث محاولة الولايات المتحدة لتحجيم الدور الصيني على الصعيد الدولي.
- دراسة (**عبدالقادر،2000**)، والتي تناولت أثر التغيرات في النظام الدولي على رؤية الصين لدورها العالمي وسياستها الخارجية، وكيفية موازنتها للمحددات المختلفة المؤثرة على هذه الرؤية.
- **تقسيم الدراسة**

سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى محورين، وذلك على النحو الآتي:

- **المحور الأول: مراحل تطور النظام الدولي وصعود الصين كأحد القوى الدولية**، وسيتناول هذا المحور المراحل التي مر بها النظام الدولي، إلى جانب استعراض مؤشرات القوة لدى الصين، والتعرف على الموقف الأمريكي من ذلك.
- **المحور الثاني: طبيعة العلاقات الأمريكية-الصينية**، وسيتناول هذا المحور المصالح الأمريكية في الصين، وعوامل ومحددات العلاقات الأمريكية-الصينية، ومحاولة استشراف مستقبل الصين كأحد القوى الدلوية الصاعدة وتأثير ذلك على النظام الدولي.

الخاتمة والنتائج

المحور الأول: مراحل تطور النظام الدولي وصعود الصين كأحد القوى الدولية

هناك علاقة قوية بين هيكل النظام وبين قدرته على أداء وظيفته، بحيث إنه كلما استمرت أو زادت قدرة النظام على أداء وظائفه استمر هيكل النظام كما هو، وكلما ضعفت قدرة النظام على أداء تلك الوظائف زادت فرص انهيار النظام، أو تغير هيكله أو حدث إحلال وتغير في قواه الرئيسية (المشاط،2009)، ووظائف النظام الدولي تنقسم إلى تحقيق الأمن والتنمية أو التكامل أو التحالف، والتكيف مع الضغوط وتعزيز الشرعية (الناصر،2012).

إن لكل نظام دولي هيكلاً قابلاً للتحديد، إذ يتميز بشكل ما للقوة والنفوذ والعلاقات السائدة، استناداً إلى اختلاف وتفاوت قدرات وسلوك وحدات ذلك النظام (جدلي،2011).

ويوجد داخل هيكل كل نظام دولي ثلاثة مستويات: الأول هو الأعلى ويضم الدول القائدة، أو العظمى، أو الكبرى، ثم مستوى ثانٍ يضم دولا لها وزنها داخل النظام لكن ليست لها القدرة على قيادته، ومستوى ثالث يضم الدول الصغرى التي تمثل أغلبية عددية لأعضاء النظام الدولي (مقلد،2007).

لا يقوم هيكل النظام الدولي فقط على عدد القوى الكبرى، أو الأطراف الفاعلة فيه والقدرات القومية لكل منها، وإنما يتأسس على نمط التحالفات القائمة بين القوى الكبرى، والنسق القيمي والأيديولوجي الذي يقوم عليه النظام، ونوع المؤسسات العليا التي تحفظ توازن القوى داخله (علوي،2008)، ويتأثر هيكل النظام الدولي بالتوازنات القائمة في حركة العلاقات الدولية، وبشكل التحالفات التي تقيمها الأطراف الرئيسية في النظام الدولي، وبمدى القدرة على أداء الوظائف المختلفة لذلك النظام (قرني،2005).

وهناك اتجاه يرى بأن عنصر التوازن يحكم هيكل النظام، فيدفع إلى زيادة الاهتمام بالفاعلين العالميين متعددي الجنسيات من ناحية والفاعلين الإقليميين من ناحية أخرى بكيفية إدارتهم لعلاقاتهم وارتباطاتهم الدولية، كما يؤدي التغير في هذه التحالفات إلى تغير بُنية النظام الدولي (رباحي،2011).

وهناك علاقة قوية بين هيكل النظام وبين قدرته على أداء وظيفته. فكلما استمرت، أو زادت قدرة النظام على أداء وظائفه استمر هيكل النظام كما هو، وكلما ضعفت قدرة النظام على أداء تلك الوظائف زادت فرص انهيار النظام، أو تغير هيكله أو حدث إحلال وتغير في قواه الرئيسية (عبدالقادر،2000).

وتتمثل وظائف النظام الدولي بتحقيق الأمن والتنمية أو التكامل أو التحالف، والتكيف مع الضغوط وتعزيز الشرعية، وهذا يتطلب النجاح في تجميع المصالح والتعبير عنها (قرني،2005)، وقد تختلف استراتيجية النظام الدولي في أدائه لوظائفه، وفي اختياره لأساليب تحقيق ذلك، ففي النظام التعددي يسود نمط التوفيق والمساومات، بينما يسيطر التنافس والصراع في النظام ثنائي القطبية، وتتصدر سيادة القطب الواحد ومصالحه وسياساته في النظام الأحادي القطبية (رباحي،2011).

وتؤثر أيديولوجية النظام الدولي في تحديد هيكله، وفي تحديد عملية الانتقال من نظام إلى آخر، ففي النظام متعدد الأقطاب لا توجد أيديولوجية واحدة أو مسيطرة أو جامدة، بل توجد سيولة ومرونة ومتسع يضم انتماءاته فكرية متنوعة دون جمود أيديولوجي، أما النظام الثنائي القطبية، فتوجد به حالة استقطاب أيديولوجي، حيث يستخدم كل قطب أيديولوجيته كوسيلة لجذب آخرين نحوه وتأليبهم على القطب الآخر وأيديولوجيته (علوي،2008)، وفي النظام أحادي القطبية تسود أيديولوجيا القطب العالمي الأوحد الذي يسعى إلى فرض أيديولوجيته على الآخرين.

والهياكل الثلاثة الرئيسية للقوة التي عرفها النظام الدولي في مراحل تطوره منذ منتصف القرن السابع عشر وحتى الآن تتمثل في القطبية التعددية، والقطبية الثنائية، والقطبية الأحادية.

وتتميز القطبية التعددية بوجود عدة دول كبرى، أو أقطاب، لديها موارد وقدرات وإمكانات متعادلة من حيث القوة والقدرة على ممارسة النفوذ والتأثير على العلاقات الدولية في مجالاتها المختلفة العسكرية والاقتصادية والسياسية والعلمية- والتكنولوجية، وبما يمكّن كل من هذه القوى القطبية من استقطاب الدول الأقل، أو الأضعف منها (المشاط،2009)، بينما تتميز القطبية الثنائية بتركز علاقات القوة والنفوذ في محيط قوتين قطبيتين عملاقتين، وبوجود

درجة عالية من الصراعات والمنافسات بين هاتين القوتين، ومسافات طويلة بين كل منها، والدول المتحالفة معها، وغيرها من دول العالم في شأن عناصر وقدرات القوة (ميتيكس،2004).

ويوجد في القطبية الثنائية صراع إيديولوجي بين القطبين الكبيرين، بحيث يوظف كل منها أيديولوجيته كأساس لإقامة تحالف دولي عسكري ومجموعة اقتصادية، وتنضم الدول التابعة لكل من العملاقين إلى التحالف الذي يقوده وإلى الإيديولوجية التي يتبناها، ولا يتوقف الصراع بين القطبين عند حدود التحالفين اللذين يقوداهما، بل يمتد ليشمل دولا من خارج كل من التحالفين (علوي،2008).

وتتميز القطبية الأحادية بوجود درجة عالية من تركز قدرات القوة وإمكانات العمل الدولي المؤثر في محيط دولة واحدة مهيمنة على النظام الدولي، وقد يكون الطرف المهيمن الواحد دولة أو مجموعة من الدول المتحالفة فيما بينها، وحيث يكون لهذا القطب من الموارد والإمكانات والقوة في المجالات الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والعلمية التكنولوجية ما يؤهلها لفرض إرادتها وبسط نفوذها السياسي على الوحدات السياسية الأخرى المشكلة للنظام الدولي، هذا إلى جانب وجود درجة عالية من تركز قدرات القوة وإمكانات العمل الدولي المؤثر في محيط دولة واحدة مهيمنة على النظام الدولي (المشاط،2009).

وفي هذا السياق، تركز الباحثة على مرحلة ما بعد الحرب الباردة، والتي كان انهيار الاتحاد السوفييتي أبرز علامة فارقة في تطور النظام الدولي والعلاقات الدولية، إذ انهار المعسكر الشرقي والإيديولوجية الشيوعية، في ظل تزايد أهمية العامل الاقتصادي، والثورة العلمية، وتراجع نسبي في أهمية الأداة العسكرية فى إدارة العلاقات الدولية (مقلد،2007).

وقد أدت تلك التحولات إلى تشكيل نظام عالمي جديد، ونهاية التاريخ، وصدام الحضارات، وقد أدت التغيرات في دول المعسكر الشرقي، وبعض دول العالم الثالث إلى نقص في قدرة الدولة على التحكم في مواطنيها من خلال ضغوط من أعلى جاءت من الفاعلين فوق– القوميين، وأخرى من أسفل جاءت من فاعلين دون– قوميين، وفي هذا الإطار تغير التعريف العلمي للسيادة الوطنية من احتكار السلطة من جانب الدولة إلى مسئولية الدولة عن حماية مواطنيها، فإن فشلت الدولة في تحقيق تلك الحماية فتحت أبوابًا أخرى لحماية المواطنين من خلال التدخل الإنساني، وامتد التغير إلى مفهوم الأمن القومي الذي امتدّ ليشمل أمن الإنسان الفرد (الأمن الإنساني)، وأصبح ينافس المفهوم التقليدي القديم للأمن القومي (قرني،2005).

خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تسيطر على التفاعلات الدولية، وأن تضبط قواعد حركتها بما يحقق لها فرض السيطرة على الآخرين واستمرار قيادة تلك الحركة، وكانت البداية في حرب تحرير الكويت في 1991، والتدخل في الصومال، ثم في البوسنة والهرسك في 1995، أي أن هذه التدخلات كانت بالقوة العسكرية في الخليج العربي والقرن الأفريقي، وفي العقد الأول من القرن الواحد والعشرين كان التدخل بحجم أكبر في أفغانستان في عام 2001، ثم في العراق في 2003.

كان من المتوقع أن انهيار الاتحاد السوفيتي سيخلق فراغًا وفوضى واسعتين في شرق ووسط أوروبا، لكن اندماج تلك الدول في حلف الناتو وفي الاتحاد الأوروبي، وزوال الخلاف بين شرق أوربا وغربها، وتطوير علاقات جديدة في عهد الرئيس الروسي الأسبق "يلتسن" بين روسيا الاتحادية والدول الغربية، كل ذلك ساعد على استقرار النظام الدولي نسبيًا، وعلى توظيف مجلس الأمن الدولي لصالح الولايات المتحدة والغرب (الناصر،2012).

ومن ملامح التغير في حركة العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة أن القوة الدولية المهمة والمؤثرة لم تعد قاصرة على الغرب الأمريكي والأوربي، بل اتسع ليشمل قوى آسيا الصين واليابان والهند وروسيا الاتحادية والبرازيل وجنوب أفريقيا.

وستركز الدراسة على الصعود الصيني، حيث إن تنوع الأطراف الدولية المؤثرة، وتعدّد القضايا العالمية التي تشكل أجندة النظام العالمي، وعدم اقتصارها على القوة العسكرية أو الاستراتيجية، بل ضمت قضايا عالمية إنسانية وسياسية واقتصادية (رباحي،2012)،

لقد اتسع نطاق حركة العلاقات الدولية، ولم يعد قاصرًا على دول معينة، كما لم يعد ممكناً تجاهل أي منطقة جغرافية سواء كانت صغيرة أو بعيدة أو ضعيفة، مما جعل النظام الدولي الجديد أكثر تعقيدًا، وهذا قد سمح بإعادة تشكيل النظام الدولي الجديد ببزوغ أطراف جديدة ذات قوة في جانبٍ معين، مثل الصين نموذج هذه الدراسة.

أدركت الصين مصلحتها المشتركة مع الغرب، ومن أجل ذلك، دعمت النظام الرأسمالي العالمي واستقراره، حرصًا على مصالحها الاقتصادية، لأن انهيار مثل ذلك النظام يمكن أن يدمر الاقتصاد الصيني (جودة،2011)، وفي هذا الشأن اعتمدت الولايات المتحدة سياسة احتواء الصين لمنع الصعود الصيني، وهذا ما سيتم بيانه في المحبث اللاحق من هذه الدراسة.

المحور الثاني: طبيعة العلاقات الأمريكية–الصينية

بدأت الصين تأخذ طريقها جدياً نحو تبوء منصباً دولياً متميزاً، من خلال سعيها إلى طفرة هائلة في التنمية الاقتصادية، وتعاون ثقافي عزّز فرص التعاون في مجالات الاقتصاد والسياسة، وقد استغلت الصين مبدأ المصالح المتبادلة وقامت بتقوية علاقاتها بين روسيا من ناحية والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى.

إن العلاقات الأمريكية– الصينية تشكل نموذجاً يجمع بين الصراع والتعاون الحذر، حيث تمتلك كل من الدولتين أبعاد وعناصر قوة (عبدالحي،2000)، فالولايات المتحدة هي القوة العظمى المهيمنة على العالم، والصين بثقلها الديموغرافي والاقتصادي والسياسي والعسكري المتصاعد، تسعى إلى الوصول لقمة النظام الدولي (أبو طالب،2006)، وعلى ذلك، فإن شكل العلاقات الصينية الأمريكية في ظل تنامي القدرات الصينية هو ما سيحدد ملامح النظام العالمي الجديد (خليفة،2010).

تنظر الولايات المتحدة إلى الصين على أنها قوة صاعدة ذات قوة إقليمية وعالمية، بينما تنظر الصين إلى الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة ذات المصالح المتشعبة على مستوى العالم، وأنها ممكن أن تلعب دوراً مهماً

بالنسبة للصين، وفي نفس الوقت، نجد الولايات المتحدة ترى أن صعود الصين يهدد مصالحها الحيوية وأمنها القومى، وترى الصين ضرورة التوجة نحو عالم متعدد الأقطاب لا تكون فيه هيمنة أمريكية بل توازن بين القوى المختلفة (مغاوري،2010).

وتلعب الصين دور الفاعل المستقل النشط وهو العامل الذي يحكم علاقاتها وسياساتها الخارجية ومصالحها الوطنية، ويُستمد هذا الدور من سلوكها الدبلوماسي والتوافقي التعاوني مع الولايات المتحدة بشكلٍ خاص ودول العالم بشكل عام بما يتوافق مع مصالحها التي تظهر سعي السياسة الخارجية الصينية في التوسع والتغلغل في إنتاج السلع الإستهلاكية ومنافسة الدول العظمى اقتصاديا (المشاط،2009)، مما يؤدي إلى تحقيق مصالحها الاقتصادية بالنمو والاستقرار والسيادة وهيبتها السياسية عالمياً (باكير،2015).

وتتعاون الصين مع الولايات المتحدة بقضايا الارهاب والمخدرات وغسل الأموال والحد من أسلحة الدمار الشامل، وتتبع الصين دور الوسيط في توجهاتها العالمية، مثل جهودها في التفاوض بمشكلة كمبوديا والكوريتين (عبدالهادي،2011).

وتتمثل أهداف السياسة الصينية الخارجية بأن تكون سوقاً ومصنعاً للعالم، وتحقيق درجة عالية من الصادرات التي تدر أرباحا على الصين (ظاهر،2006)، وقد عملت الصين على استغلال سوقها الاستراتيجي لتوسيع استراتيجيتها نحو الخارج، ولرفع إجمالي دخل المواطن الصيني من الناتج الإجمالي القومي، وتغيير هياكلها الاقتصادية لتكريس انفتاحها على الاقتصاد العالمي، ويضاف إلى ذلك هدفها بخلق نظام متعدد القوى مع تدعيم توجهاتها السلمية لدورها العالمي بهدف خلق مناخ عالمي يتفق مع تطلعاتها (حسين،2010).

وعن الأهداف الأمريكية تجاه الصين، فتتمثل بتحقيق المصالح الأمريكية السياسية والاقتصادية والأمنية بالقارة الآسيوية، خصوصاً وأن هذه المنطقة غنية بالاستثمارات التجارية، وهناك هدف سياسي يتمثل بتحويل الصين إلى دولة رأسمالية والحصول على نصيب من السوق الاستهلاكي الصيني، والتوسع بالاستثمارات بهدف استغلال وجود بيئة مهيئة وتتوافر فيها الكفاءة باليد العاملة الرخيصة (خليفة،2010).

إن أهمية العلاقات الصينية الأمريكية تتمثل في ثلاثة جوانب، يمكن إجمالها بما يلي:

- إن الصين باعتبارها أكبر دولة نامية في العالم بحاجة الى مناخ سلمي لتطوير ذاتها، بينما الولايات المتحدة، هي الدولة الوحيدة في العالم القادرة على شن حروب كبيرة على المستوى العالمي في اي مكان وزمان وهي الدولة الوحيدة القادرة على تخريب البيئة السلمية والتنموية في الصين، وإذا بقيت العلاقات الصينية الاميركية محافظة على طبيعتها، فإنه يمكن ضمان وضع السلام والتنمية العام في الصين، مما يمكنها المضي قدما في عملية البناء الاقتصادي والتطور السياسي (مغاوري،2010).

- تتميز العلاقات الصينية الأمريكية بمغزى إستراتيجي يتعلق بعملية بناء التحديثات في الصين، فهي دولة منفتحة انفتاحا شاملا على الخارج، الا ان الولايات المتحدة لديها قلق من ذلك، فالصين بحاجة الى

الأسواق الخارجية والأموال والتكنولوجيا والكفاءات الإدارية ومصادر المعلومات والتجارب الإدارية، وغالبية هذه السلع والخدمات ترد من الولايات المتحدة التي تعتبر أكثر دولة في العالم حيوية في التطور التكنولوجي وأقواها من حيث القوة الاقتصادية (الشيخ حبيب، 2011).

- إن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة من الدول العالمية الكبرى التي زجَّتْ بنفسها عميقا في مسألة تايوان الصينية، لذا فان وضع العلاقات الصينية الأمريكية يؤثر بشكل مباشر على المصالح الصينية الكبرى في الحفاظ على التوحيد الوطني والأمن القومي، كما انها تحدد الوسائل والاساليب التي ستلجأ اليها الصين للحفاظ على التوحيد الوطني والامن القومي، ومن أجل هذا السبب على وجه الخصوص، بقيت القيادة الصينية تضع مسألة اقامة علاقات صينية امريكية طبيعية والحفاظ عليها وتطويرها في المقام الأول في سياستها الخارجية، وتعالجها كمسالة إستراتيجية تتعلق بلمصالح العامة، وانطلاقاً من ذلك، فإنه من الضروري أخذ المصالح العامة بعين الاعتبار عند معالجة العلاقات الصينية الأمريكية، مما يستوجب التنازل والتراجع عن بعض الامور والقضايا الجزئية واخضاعها لمصالح المسائل الإستراتيجية العامة (جودة، 2011).

وفيما يتعلق بالولايات المتحدة، فانها ترى أن استراتيجية العلاقات الصينية الأمريكية قائمة على الاسس التالية (باكير، 2015):

- بالرغم من أن القوة العسكرية الصينية لن تكون قادرة على منافسة القوة العسكرية الاميركية (لغاية 20 سنة قادمة)، إلا أنها تعتبر من إحدى الدول القليلة المالكة للتكنولوجيا النووية والتقنية الصاروخية، وتتمتع بقدرة تطوير قوة نووية تهدد الولايات المتحدة، وتلعب دورا مهماً في الحفاظ على عدم انتشار الأسلحة النووية والحد من انتشار التقنية الصارخية وغيرها من المجالات الاخرى.

- إن الصين دولة تتمتع بتأثير كبير في منطقة شرق آسيا، ولها مصالح استراتيجية مشتركة مع الولايات المتحدة في الحفاظ على السلام والاستقرار في منطقة شرق آسيا.

- تشهد الصين باعتبارها دولة نامية تطورات اقتصادية كبيرة، تلعب دورا هاما في حل المسائل العالمية بما فيها البيئة والمخدرات والتهريب والهجرة والطاقة وغيرها.

- بعد حادثة الحادي عشر من ايلول، 2001، وجدت كل من الصين والولايات المتحدة نقاط التقاء جديدة لمصالحهما المشتركة في مسالة مكافحة الإرهاب الدولي.

لذلك، ترى الباحثة بان هناك اختلافات في رؤية وتحديد كلتا الدولتين لمكانة العلاقات الصينية الاميركية، وبشكل عام يمكن القول ان أهمية العلاقات الصينية الأمريكية ومكانتها في علاقات الصين مع الخارج فاقت نظيرتها

الولايات المتحدة في علاقاتها مع الخارج، ومن أجل ذلك، تتوقع الباحثة بأن الولايات المتحدة هي من ستكون وراء أي تحديات تظهر في العلاقات الصينية الاميركية.

إن الصعود الصيني المتسارع دفع بالولايات المتحدة إلى اتباع عدة استراتيجيات، منها ما يلي (الشيخ حبيب،2011):

- السماح بانضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية، حيث كان هناك رفض أمريكي بحجة أن الصين لم تحرر تجارتها مع دول العالم.

- الترحيب الأمريكي بلعب الصين دور اقليمي جديد في اسيا يمكن ان يخدم المصالح الأمريكية، خاصة فيما يتعلق بعلاقاتها مع كوريا الشمالية، إذ إن الولايات المتحدة ترغب بالحوار مع كوريا الشمالية لتخفيف التوتر في شبة الجزيرة الكورية، وفي ظل الرفض الكوري لهذا الحوار، رأت الولايات المتحدة ان الصين يمكن ان تقوم بدور في التقارب الأمريكي مع كوريا الشمالية.

- إحداث الولايات المتحدة تغييرات طفيفة في مواقفها تجاه القضايا الخلافية بينها وبين الصين، مثل قضية تايوان.

وهذه مؤشرات على سعي الصين والولايات المتحدة إلى بناء شراكة التعاون القائمة على الاحترام المتبادل والمنفعة المتبادلة بينهما، لتحقيق المصالح المشتركة للدولتين واغتنام الفرص ومواجهة التحديات العالمية (خليفة،2010)، إذ تتعاون الصين والولايات المتحدة في المجالات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والطاقة والبيئة وغير ذلك، مما يتطلب المزيد من التواصل والتنسيق بين البلدين (مغاوري،2010).

وقد اتفقت الدولتان على ضرورة إجراء تعاون أوسع وأعمق مع الشركاء الدوليين والمؤسسات الدولية لإيجاد وتنفيذ حلول مستدامة وتعزيز السلام والاستقرار والازدهار ورفاهية شعوب العالم، وأبدت الولايات المتحدة ترحيبا بالصين القوية المزدهرة التي تلعب دورا أكبر في الشؤون الدولية، بينما رحّبت الصين بأن تبذل الولايات المتحدة كدولة في آسيا والمحيط الهادئ جهودا تساهم في السلام والاستقرار والرخاء في المنطقة (باكير،2015).

وفيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان التي تمثل نقطة اختلاف كبيرة بسبب اختلاف أيديولوجية كل منهما، فبينما شددت الولايات المتحدة على تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية، أكدت الصين على ضرورة عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة (جودة،2011)، واتفقت الدولتان على أن كل بلد وشعب له الحق في اختيار طريقه التنموي، ويجب على جميع الدول أن تحترم نموذج التنمية الذي اختارته الدول الأخرى (أبو طالب،2006). وتعالج الدولتان أية خلافات حول حقوق الإنسان بروح من المساواة والاحترام المتبادل، وتعملان على تعزيز وحماية حقوق الإنسان بما يتفق مع المواثيق الدولية (مغاوري،2010).

كما اتفقت الدولتان على تعزيز التعاون الاقتصادي الشامل، والاعتماد على الآليات القائمة، وتطوير إطار التعاون الاقتصادي الشامل، والتأكيد على أهمية التجارة والاستثمار الحر في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والابتكار والازدهار، واتخاذ المزيد من الخطوات لتحرير التجارة والاستثمار في العالم، ومعارضة الحمائية التجارية والاستثمارية، وتسوية النزاعات التجارية والاستثمارية الثنائية بطريقة بناءة وتعاونية ومتبادلة المنفعة (خليفة،2010).

وفيما يتعلق بمحددات العلاقات الصينية- الأمريكية، فيمكن توضيحها من خلال ما يلي:

- **القضية التايوانية:** وهي أحد جوانب التوتر في العلاقات الصينية الأمريكية، إذ تعتبر الصين أن تايوان تمثل جزءاً منها، وفي مقابل ذلك، فإن الوجود الأمريكي العسكري والسياسي في تايوان، وموقف الولايات المتحدة الداعم لسياسة تايوان يمثل تحديا في العلاقات الأمريكية- الصينية (حسين،2010)، وفي هذا الشأن، ترى الباحثة بأن قضية تايوان يمكن أن تشكل ورقة ضغط تستخدمها الولايات المتحدة ضد الصين في أي وقت تشاء.
- **الاتفاق النووي الايراني:** والذي ابتدأت المفاوضات فيه في العام 2006 من خلال مجموعة الخمسة زائد واحد والتي تضم: الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا، روسيا، الصين، بالإضافة لألمانيا مع إيران (مغاوري،2010)، والذي على إثره رفعت العقوبات الأوروبية والأمريكية عن إيران، وفرض قيود طويلة المدى على البرنامج النووي الإيراني مع تحديد نسبة تخصيب اليورانيوم، وتخفيض عدد أجهزة الطرد المركزي بمقدار الثلثين، والتخلص من 98% من اليورانيوم الإيراني المخصب، وعدم تصدير الوقود الذري، وعدم بناء مفاعلات تعمل بالمياه الثقيل، وعدم نقل المعدات من منشأة نووية إلى أخرى لمدة 15 عاما، والسماح بدخول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لكل المواقع المشتبه بها، والإبقاء على حظر استيراد الأسلحة 5 سنوات إضافية، و8 سنوات للصواريخ البالستية، والإفراج عن أرصدة إيران المجمدة، ورفع الحظر عن الطيران الإيراني وعن البنك المركزي والشركات الايرانية، والتعاون في مجالات الطاقة والتكنولوجيا (ظاهر،2006).

وفي هذا الشأن، فقد كانت الصين أكثر الدول حرصًا على نجاح مفاوضات الاتفاق النووي الإيراني، من خلال المقترحات التي تضمنت إطارًا تفاوضيًّا يقوم على التنازل المتبادل خطوة بخطوة لإنجاحه، وكل ذلك بهدف رفع الوزن السياسي للصين كمفاوض دولي، ولكون الصين ستكون أكثر الدول استفادة من إنجاز الاتفاق سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي (الشيخ حبيب،2011).

1- العلاقات الأمريكية- الصينية على المستوى الاقتصادي

إن الاقتصاد هو أهم محاور العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، إذ تُعتبر الولايات المتحدة الشريك التجاري الأول للصين، وتعتمد الولايات المتحدة بشكل كبير على الصين في تصريف سندات الخزانة

الأمريكية، مع الإشارة إلى وجود بعض القضايا الخلافية بين الدوليتن فيما يتعلق بالسياسات النقدية الصينية وانخفاض سعر العملة الصينية مقابل الدولار، واحتجاج الصين على بعض السياسات الاقتصادية الحمائيّة ضد الواردات الأمريكية من الصين (خليفة،2010).

وعلى ذلك، فإن كلاً من الصين والولايات المتحدة تتبعان منهجاً يقوم على الواقعية ويتناسى المبادئ، ويركز على المنفعة والمصالح المتبادلة في إدارة العلاقة فيما بينهما (باكير،2015)، وعلى ذلك، تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصين بقلق، نظراً للنمو الاقتصادي الكبير الذي تشهده الصين، ونظرا لزيادة قوتها العسكرية حيث يرى عدد من الخبراء أنّ الفجوة بين البلدين تتضاءل بمعدلات سريعة، وهذا يشكل تهديداً مباشراً للولايات المتحدة الأمريكية (جودة،2011).

تعود العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين إلى بداية التسعينيات، حين انتهجت الصين سياسات الاصلاح الاقتصادي والانفتاح على الأسواق الخارجية، وتم اختيار الأسواق الأمريكية لتبدأ علاقه تجاريه بين الطرفين تطورت الى الحد الذي عانت فيه الولايات المتحدة من عجز تجاري لصالح الصين التي اغرقت الاسواق الامريكيه بمنتجاتها قليلة الثمن (رباحي،2011).

وبعد أن تحقق هذا الفائض التجاري لصالح الصين، كان يفترض أن يرتفع سعر اليوان بالنسبه لشركائها التجاريين، مما سيقلل قيمة واردتها، ويرفع قيمة صادراتها في السوق العالميه، وبالتالي فان ارتفاع سعر العمله من شأنه ان يخفف من وطأة العجز التجاري، ولكن الصين عملت على تخفيض قيمة عملتها حتى تزيد مبيعاتها، وبالتالي تزيد ارباحها، وذلك من خلال إصدار المزيد من اليوان، واستخدامه في شراء دولارات امريكية، وبالتالي فقد ضمنت من خلال تلك السياسة ان يستمر المواطن الامريكي في شراء منتجاتها الرخيصة، وفي الوقت نفسة تمكنت الصين من تكوين احتياطي كبير من الدولارات الامريكية في صورة اذونات خزانة، وبالتالي اصبحت تستثمر في الديون الامريكية، مما اثر بدوره على معدلات الفائدة الامريكية التي انخفضت الى حد كبير (عبدالهادي،2011).

إن هذا التمركز لمصادر الثروة المالية والاقتصادية في الصين قد أثار مخاوف قطاعات من النخبة الأمريكية الحاكمة من أن تشكل الصين كتلة تجارية تقوض المصالح الأمريكية في المنطقة (باكير،2015)، واتهمت الولايات المتحدة الصين بتخفيض قيمة اليوان للحصول على ميزة تنافسية غير عادية للصادرات الصينية، وبناءاً على ذلك، فإن الصين من وجهة النظر الأمريكية مسؤولة عن تنامي العجز في الميزان التجاري للولايات المتحدة لصالح الصين (حسين،2010)، هذا بالإضافة إلى مسؤولية الصين عن فقدان العمال الأمريكيين لوظائفهم، وخفض أجورهم وتردي شروط عملهم (أبو طالب،2006).

وبرغم نقاط الخلاف هذه، إلا إنه يمكن القول أن العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين تشكل قوة ردع تمنع الطرفين من تعميق أو تأجيج الوضع للحيلولة دون التوصل للمواجهة العسكرية وهو مفصل التوازن بين القوى العالمية والتعدد في أقطابها، إذ انه مهما كانت جسامة الخلافات بين الطرفين فإن الصين تدفع لاحتواء الموقف لعدم رغبتها في التخلي عن أكبر شريك اقتصادي لها، وبنفس الوقت، تسعى الولايات المتحدة إلى تهدئة النزاعات،

إذ تعتبر الصين شريكها التجاري الثاني خاصة بعد أن أصبح للصين قوة لحل النزاعات عبر نظام التحكيم بالأمم المتحدة (عبدالهادي،2011).

2- العلاقات الامريكية– الصينية على المستوى العسكري

تسعى الصين إلى تطوير قدراتها العسكريّة الجويّة والبحريّة، وزيادة قدراتها الخاصّة بالمراقبة والرصد، والصواريخ المتطورة وأنظمة الأسلحة الحديثة، وتطوير صواريخها الباليستية العابرة للقارات، وتطوير أنظمة إطلاق صواريخ نووية من الغواصات من أي مكان في المحيط الهادئ (مغاوري،2010).

وهذا التطور **يخلق تخوّفا كبيراً لدى الولايات المتحدة، وينعكس في التقارير الاستراتيجية للولايات المتّحد، حيث جاء في تلك التقارير فيما يتعلق بالصين ما يلي:**

- **استراتيجية الأمن القومي الأمريكي للعام 2006:** رأت في زيادة عناصر القوة في الجيش الصيني وتوسيع التجارة الصينية نقاطا مثيرة للقلق تدعو الولايات المتّحدة إلى تشجيع الصين على اتخاذ الاختيارات الإستراتيجية الصحيحة لشعبها مع قيام الولايات المتحدة في نفس الوقت بالتحوط لكافة الاحتمالات الأخرى (حسين،2010).

- **المراجعة الدفاعية الرباعيّة الأمريكية الصادرة عام 2006:** وصفت الصين بأنها أكبر تهديد عسكري مستقبلي للولايات المتحدة، ورصد التقرير التخوّف الأمريكي من قدرة الصين المستقبلية على خوض حرب معلوماتية اثر دراسة الأخيرة ومراقبة نظام المعلوماتية الأمريكي والتركيز على نقاط ضعفه (مغاوري،2010).

- **تقرير القوّة العسكرية للصين 2006،** تحدّث عن الهاجس الأمريكي من القوّة العسكرية الصينية لدرجة دفعت البعض بالقول انّه يؤرّخ لمرحلة حرب باردة جديدة مع الصين (حسين،2010).

إن المتابع لهذه التقارير يمكن له أن يدخل هذا التخوّف في إطار التضخيم المقصود للقوّة العسكرية الصينية من أجل العمل على خلق العدو الذي تحتاج الولايات المتّحدة دائما إليه لاستنفار واستغلال طاقاتها العسكرية والمالية، ولتبرير مخطّطاتها من جهة، أو يمكن أن يعتبر ذلك تخوّفا حقيقيا إزاء تدهور سيطرة الولايات المتّحدة العالمية وصعود القوّة الصينية الاقتصادية والعسكرية التي تعتبر المنافس الأكبر للولايات المتحدة بين جميع القوى العالمية الأخرى (باكير،2015).

3- سيناريوهات الصعود الصيني

مع تزايد النمو الاقتصادي والعسكري والسكاني للصين، فإن هناك تنبؤات بأن السياسة العالمية تتجه نحو عصرٍ ستكون فيه الصين إلى جانب الولايات المتحدة لاعباً مهيمناً على العالم، وتعتمد هذه التوقعات على أن الولايات المتحدة في تراجع مستمر كقوة عالمية، على عكس الصين (الشيخ حبيب،2011).

لقد تزايد الصعود الصيني على الساحة الدولية حتى أصبح البعض يتحدث عن إمكانية وصول الصين إلى قمة النظام العالمي، وتشير التوقعات إلى أن الصين سوف تصل لقيادة النظام الدولى بحلول 2025، ويذهب البعض إلى أن ذلك سوف يتحقق فى منتصف القرن الواحد والعشرين (باكير،2015).

ومن العوامل التي ساهمت في بزوغ نجم الصين على الساحة الإقليمية والعالمية ما يلي (حسين،2010)، و(ظاهر،2006)، و(باكير،2015):

- انهيار الاتحاد السوفييتي الذي فتح أفق جديدة أمام العديد من القوى كالاتحاد الأوروبي والصين واليابان والهند لتلعب دور أكثر فاعلية فى النظام العالمى الجديد.

- تُعتبر الصين الأولى عالميا من حيث الموارد البشرية، والرابعة عالمياً من حيث المساحة، وهذا ما يعطيها عناصر قوة لسياستها الخارجية.

- الصين هي الأولى عالميا من حيث معدل سرعة النمو الاقتصادي، وهي ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

- تمتلك الصين أضخم جيش في العالم تسانده قوات احتياط، ولديها ثاني أكبر ميزانية معلنة للدفاع بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

- تمتلك الصين موقعا استراتيجياً يربط شرق آسيا بشرق أوروبا، وتتحكم بعدد من طرق الملاحة البحرية والجوية والبرية (مغاوري،2010).

- الصين تحتل المرتبة الثالثة فضائياً بعد الولايات المتحدة وروسيا.

- تُعتبر الصين القوة النووية الثالثة في العالم بعد الولايات المتحدة وروسيا.

- الصين من ضمن الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي.

- هناك رغبة صينية شديدة بالوصول لقيادة النظام العالمي.

- هناك توافق صيني روسي قد يؤدي إلى حلف استراتيجي يجعل من الصين وروسيا القطبين الأكبر في العالم.
- الصين هي ثاني أكبر قوة عالمية في جذب الاستثمارات بعد الولايات المتحدة.
- الصين هي ثالث قوة عالمية في التجارة الدولية بعد الولايات المتحدة واليابان، والثانية في حجم الإنتاج الإجمالي.
- الصين هي القوة العالمية الأولى في الاحتياطي النقدي الأجنبي.
- تُعتبر الصين دولة مؤثرة من خلال نجاحها في التعامل الدولي مع كوريا الشمالية وبرنامجها النووي والبرنامج النووي الإيراني.

حققت الصين خلال السنوات الأخيرة انطلاقة متزايدة في كافة المجالات والميادين، الأمر الذي مكّنها من منافسة القوى العظمى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تبدي تخوفًا من تبدل ميزان القوى وصعود الصين كقوة دولية عظمى.

إن الصعود الصيني المرتقب وبرغم توافر الكثير من مقوماته وتحديد استراتيجياته، فإنه ليس حتمياً بالضرورة، حيث يصعب استشراف طبيعة هذا الصعود المحتمل بشكل قاطع في ظل التطورات المتسارعة، حيث إن الصين وبرغم ما تشهده من تقدم اقتصادي، إلا أنها لا تزال تواجه عدداً من الصعوبات بسبب عدم مواكبة واقعها السياسي المتشدد لوضعيتها الاقتصادية الليبرالية (حسين،2010)، إذ إن الصين على الصعيد الاقتصادي لا تزال غير قادرة عن الاستغناء عن القطاع العام؛ بسبب التخوف من تنامي قوى اجتماعية احتجاجية (باكير،2015)، كما أن الصين تواجه معدلات بطالة مرتفعة، وصراعات إدارية بين الحكومة المركزية والأقاليم على موضوع الاستثمار الأجنبي، إلى جانب الآثار السلبية على البيئة من جراء مخلفات الصناعة الصينية (عبدالهادي،2011).

وفيما يتعلق بالمحددات العسكرية للصعود الصيني، فإن مضيق تايوان يمثل أهم نقاط الخلاف المحتملة في آسيا مع تنامي القوة العسكرية للصين، إذ ألمحت إلى رغبتها باستخدام للقوة العسكرية في حالة إعلان تايوان كدولة مستقلة خاصة بعدما قامت تايوان باتخاذ مجموعة من المبادرات التي عكست في مجملها استقلالا فعليا بحكم الأمر الواقع مثل طلب عضوية الأمم المتحدة، إلى جانب مخاوف صينية من اليابان حول ملكية مجموعة من الجزر في شمال تايوان (خليفة،2010).

وأخيراً، تنظر الولايات المتحدة للصعود الصيني من كونه عائقاً في مواجهة الرغبة الامريكيه في الهيمنة على الشؤون العالمية، وعلى الجانب الآخر، ترفض الصين فكرة الهيمنة الامريكية على شؤون العالم، وترى بأن أي نظام عالمي يجب أن يقوم على مبدأ أن كل الدول صغيره أو كبيره يجب أن تتساوى في العلاقات الدولية، مع التركيز على رفض فكرة التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وضرورة احترام قرارات الامم المتحدة (عبدالحي،2000)، وبهذا،

فإن الرؤية الصينية للعالم تتمحور حول أن النظام متعدد الاقطاب هو النظام الامثل لتحقيق التنمية السياسيه والاقتصادية، وبذلك، فإن رؤية كل من الصين والولايات المتحدة لطبيعه النظام الدولي مختلفة، وبناءاً على ذلك، تحاول الولايات المتحده عرقلة الصعود الصيني وتحجيم الدور الصيني العالمي من خلال فرض العقوبات والضغط على الصين في قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان وتايوان، ودعم التحالف الامريكي مع القوى الاخرى في آسيا ومحاوله بسط النفوذ الأمريكى في المجال الحيوي للتحرك الصيني (حسين،2010).

وتنقسم الرؤية الأمريكية للصين الى اتجاهين، بحيث يرى الاتجاه الأول أن الصين مصدر تهديد للولايات المتحده الامريكيه، وأنها سبب محتمل لإحداث خلل في توازن واستقرار منطقة شرق آسيا مستقبلاً، وقد اوصى هذا الاتجاه بضرورة احتواء الصين عن طريق الدخول في تحالفات مع دول منطقة شرق آسيا، وحث الحزب الشيوعي الصيني على تبني الاتجاه الليبرالي اقتصادياً وعسكرياً (مغاوري،2010).

بينما الاتجاه الآخر لا يرى في الصين عامل تهديد مؤثر على وضع الولايات المتحدة على الساحة الدولية، ويعتمد هذا الاتجاه على مفهوم العولمة والعلاقات المتشابكة التي تربط الصين بالأسواق الأجنبية ومواردها، ويعيد ذلك الاتجاه فكرة إدراك الحزب الشيوعي الصيني أن ذلك التشابك في العلاقات بمثابة جواز مرورها للنمو والتطور، والذى يتطلب منها أن تكون علاقات سليمة ومستقره مع الدول التي تتعامل معها في ظل المشكلات التي تعاني الصين منها، مثل البيئة، والفقر، والتفاوت الانمائي (باكير،2015).

وما سيحسم هذان الاتجاهان هو تطور الظروف الاقتصادية الخاصة بكل من الولايات المتحدة والصين، والتي تناولتها الباحثة سابقاً، والتي تؤشر على وجود فجوة كبيرة في الامكانيات بين الصين والولايات المتحده الامريكيه، إذ لا يمكن القول بأن الصين قد وصلت إلى مرحلة التكافؤ مع الجانب الامريكى، والذي يعني امتلاكها لحوالي 80% من إمكانيات الدولة المهيمنة (الشيخ حبيب،2011)، وبالتالي، فإن تحول القوة غير وارد في هذه الحالة وإن كانت معدلات نمو الصين تبشر باحتمالية تحقق ذلك في المستقبل القريب.

وفي هذا السياق، ترى الباحثة أن التاريخ أثبت أن الولايات المتحدة ستدفع بقوتها لمنع النهوض الصيني، وستتبع سياسة احتواء الصين كما فعلت من قبل مع الاتحاد السوفييتي السابق، وكما تدخلت لصالح الحلفاء في الحرب العالمية الثانية بعد أن شعرت ببوادر فوز اليابان.

وعلى أرض الواقع، يمكن الاستدلال بأن سياسة الاحتواء الأمريكي للصين من خلال مخاطر الصعود الصيني على حساب الولايات المتحدة، ومن هذه المخاطر ما يلي (باكير،2015):

4. **التحدي الاقتصادي**، المتمثل بأن زيادة التنمية الصينية ستزيد من طلب مصادر الطاقة.
5. **التحدي العسكري**، إن ازدياد قوة الصين العسكرية وارتفاع الشعور الوطني قد يؤديان إلى حل مسألة مضيق تايوان عسكرياً.
6. **طبيعة النظام الصيني**، يحدث صدمات للحرية والديمقراطية الغربية.
7. نهوض الصين يشكل تحدياً نفسياً للولايات المتحدة.

ومن محاولات احتواء الصين: التقارب الأمريكي الياباني، ومحاولة التقرب الأمريكي من دول آسيوية أخرى كالهند (حسين،2010)، ومن المحاولات الأخرى الضغط الاقتصادي بأن يتم فرض الضغط على الصين، ويُطلب منها أن تفتح أسواقها المالية، وأيضاً هناك المحاولات الاجتماعية المتمثلة بتشكيل قوة شعبية صينية موالية للولايات المتحدة باستخدام وسيلة تأييد الاشخاص الذين يقدمون الشكاوى الى القيادة العليا (جودة،2011)، وهناك أيضاً الوسيلة الدبلوماسية، والضغط العسكري من خلال إجبار الصين على التخلي عن فكرة مهاجمة أحد جيرانها، أو امتداد نفوذها في آسيا بشكل عام، حتى لا تصبح قوة إقليمية مهيمنة على هذا الجزء من العالم، وذلك عن طريق تشكيل أكبر عدد ممكن من التحالفات مع جيران الصين من أجل تقييد حركتها (الشيخ حبيب،2011).

وترى الباحثة في هذا السياق أن هذا ما حدث تماماً مع الاتحاد السوفييتي السابق من خلال تشكيل حلف الناتو، ويكمن الفرق بين الاتحاد السوفييتي والصين هنا بأن الدول المحيطة بالصين ليست بنفس قوتها، وبالتالي فإنها لن تستطيع المواجهة إذا وُضعت فيها، بالإضافة إلى أن المسافات بين تلك الدول كبيرة جداً (ظاهر،2006).

ومن أجل ذلك، سيكون من الصعب على الولايات المتحدة أن تكون حاضرة في شرق آسيا بالشكل الذي ترغبه، وعلى ذلك، فإن أمام الولايات المتحدة ثلاثة بدائل، حيث يتمثل البديلان الأول والثاني في ضرورة إحباط كل مساعي الصعود الصيني، إما من خلال شن حرب وقائية ضدها وهو بديل صعب تحقيقه، أو من خلال فرض سياسات من شأنها إبطاء النمو الاقتصادي الصيني، وهذا أيضاً بديل صعب التحقيق؛ لأنه سيضر بالجانب الأمريكي، أما البديل الأخير، فيرتبط بفكرة تشتيت الخصم وإضعافه من خلال قلب أنظمة الحكم الموالية له، أو حتى إثارة الخلافات داخله، وإيصال أشخاص موالين للولايات المتحدة إلى سدة حكم تلك الأنظمة (الشيخ حبيب،2011).

- **الخاتمة والنتائج:**

وفي ختام هذا البحث، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. شهدت الصين صعوداً اقتصادياً وعسكرياً وبشرياً وتكنولوجياً سريعاً مكّنها من البزوغ كنجم فاعل على الساحة الدولية، إلا أن هذا الصعود قد تمت مواجهته بالكثير من التحديات التي كان أولها الرفض الأمريكي لتغيير ميزان القوى وبالتالي تغيير الوضع الراهن.

2. برغم العلاقات الاقتصادية الجيدة بين الولايات المتحدة والصين، والتنسيق الأمني في قضايا الإرهاب ووجود نقاط أخرى مشتركة انطلاقاً من الاعتماد المتبادل بين الدولتين، إلا أن الولايات المتحدة تبدي قلقاً من تغيير النظام الدولي إلى نظام متعدد الأقطاب تكون الصين إحدى أقطابه.

3. هناك ثلاثة سيناريوهات للموقف الأمريكي من صعود الصين، حيث يتجه السيناريو الأول إلى حدوث تقارب وتعاون صيني أمريكي مستقبلاً، من خلال ترسيخ العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين،

وتفعيل لغة الحوار والاعتماد على الدبلوماسية في حل القضايا العالقة بين الدولتين، والسيناريو الثاني صراعي يتوقع أن تشهد العلاقات الصينية الأمريكية توترات قد تؤدي إلى نزاع عسكري، والسيناريو الثالث واقعي يرى بأن الأوضاع على أرض الواقع لا تعبر عن علاقات صينية أمريكية قد ترقى مستقبلاً إلى حد التقارب والتعاون الاستراتيجي، ولن تصل أيضاً إلى حد المواجهة العسكرية، فهناك توترات وخلافات جوهرية يقابلها وجود مصالح مشتركة، الأمر الذي قد يؤجج العلاقات بينهما بين الصعود والنزول، فكل منهما قادران على الإضرار بمصالح الآخر أو العمل على تقويتها وتنسيقها.

4. يتأرجح مستقبل العلاقات الصينية الأمريكية بين التعاون والصراع، حيث إن مستقبل العلاقات بين البلدين لم يعد محكوماً فقط بالمصالح التجارية والاقتصادية أو بالاستراتيجية العسكرية والأمنية، إذ إنه في جميع الأحوال يستطيع الطرفان تحقيق قدر ما من التوازن في مجمل هذه العلاقات برغم الافتقار إلى الثقة المتبادلة على الصعيد السياسي.

5. في ظل المؤشرات الاقتصادية، هناك رأي يعتقد بأن القرن الحادي والعشرين سيكون قرن الصعود الصيني والوصول إلى قمة النظام الدولي، وفي حال استمرت معدلات النمو الاقتصادي في الصين، فإنها ستصبح القوة الاقتصادية الأولى في العالم بحلول العام 2025، إذ يشهد الاقتصاد الصيني تطوراً متصاعداً في حجم الناتج المحلي الإجمالي وحجم الاستثمارات بالإضافة إلى التوجه نحو تطوير الصناعة وتحديث الزراعة والعمل على تنويع مصادر الطاقة، وفي الجانب الآخر، يذهب الرأي الآخر إلى أن الصعود الصيني سيواجه مجموعة من المعيقات التي قد توثر مستقبلياً في الاقتصاد الصيني، ومنها مشاكل التلوث، ومشكلة التفاوت الانمائي بين المقاطعات الصينية، والكثافة السكانية الضخمة، والخلل المتوقع في هيكل السكان، وارتفاع حجم الديون الصينية، وتناقص مصادر الطاقة.

6. إن الصعود الصيني مرهون بتطور الأوضاع الاقتصادية بين القوى العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة، والأوضاع الاقتصادية العالمية بشكلٍ عام، إلى جانب تطور الأوضاع السياسية.

- **قائمة المراجع**

- إبراهيم، إيمان، (2016)، **أثر العلاقات الصينية الأمريكية على النظام الدولي منذ 2001**، القاهرة: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية.
- أبو طالب، حسن، (2006)، **السياسة الخارجية الصينية في ظل النظام الدولي الجديد**، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية.
- باكير، علي، (2015)، **تبعات الاتفاق النووي الايراني على الصين وروسيا**، مركز الجزيرة للدراسات، www.aljazeera.net

- جدلي، عبد الناصر، (2011)، **أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى للنظام الدولي**، القاهرة: مكتبة مدبولي.
- جودة، محمود، (2011)، **أبعاد الصعود الصيني فى النظام الدولى وتداعياته (1991-2010)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.
- حسين، سهرة، (2010)، **الصعود الصيني وتاثيره على الهيمنة الامريكية فى الشرق الاوسط (2001-2009)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.
- خليفة، صفاء، (2010)، **أمريكا والتدخل في شؤون الدول مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، القاهرة: دار العين للنشر.
- دندن، عبد القادر، (2014)، **نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية، ندوة دور الجزائر الإقليمي: المحددات و الأبعاد**، جامعة تبسة، الجزائر.
- رباحي، أمينة، (2011)، تأثير التحولات الاستراتيجية في النظام الدولي على التنظير في العلاقات الدولية، **المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية**، جامعة الجزائر.
- الشيخ حبيب، علي، (2011)، **القوة العسكرية الصينية وتأثيراتها المستقبلية**، مركز الرافدين للدراسات الاستراتيجية.
- ضاهر، مسعود، (2006)، مشكلة تايوان تقلق الصين مجددا، **صحيفة المستقبل**، العدد 2242، www.almustaqbel.com
- عبد الحي، وليد، (200)، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي**، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية.
- عبدالقادر، محمد، 2000، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، **سلسة دراسات استراتيجية**، رقم 41، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي.
- عبدالهادي، منة الله، (2011)، **القدرات النسبية والصراع الدولى دراسة للعلاقات الصينية الامريكية بعد انتهاء الحرب الباردة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.
- علوي، مصطفى، (2008)، **استراتيجية حلف شمال الأطلسي في منطقة الخليج العربي**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- غليون، برهان و آخرون، (2005)، **التغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- قرني، بهجت، (2005)، من النظام الدولي إلى النظام العالمي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 161، مؤسسة الأهرام، القاهرة.

- الكفارنة، أحمد، (2013)، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، **مجلة دراسات دولية**، ع(42).
- المشاط، عبد المنعم، (2009)، النظام الدولي والتحول إلى التعددية التوافقية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 178، القاهرة، مؤسسة الأهرام.
- مغاوري، شلبي، (2010)، الولايات المتحدة والصين قطبية ثنائية جديدة، **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة.
- مقلد، إسماعيل، (2007)، **أصول العلاقات الدولية: إطار عام**، القاهرة: جامعة القاهرة.
- ميتكيس، هدى، (2006)، **إنجازات الصعود الصيني**، جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية.
- الناصر، وليد، (2012)، المعادلات الجديدة: تحولات موازين القوى في النظام الدولي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 187، مؤسسة الأهرام، القاهرة.